English → Arabic

اشترك في النشرة الإخبارية والمجلة المطبوعة

يبحث ...

BUILD AUSTRALIA

بيت

يواجه مشروع البناء الضخم في فيكتوريا فضيحة فساد ضخمة

17 فبراير 2026

إلى وضع مبادرة البنية التحتية "بيج بيلد" في ولاية فيكتوريا،صادمأدى تقرير والتي تبلغ قيمتها 100 مليار دولار، تحت التدقيق المكثف، مع مزاعم بأن ما يصل إلى 15 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب ربما تكون قد ضاعت بسبب الفساد المرتبط بنقابة عمال البناء والتعدين والطاقة (CFMEU) وتغلغل الجريمة المنظمة.

ظهرت الادعاءات، المفصلة في تحقيق من 136 صفحة أجراه المحامي جيفري

واتسون، خلال تحقيق أجرته ولاية كوينزلاند في سوء سلوك صناعة البناء، وتمت إحالتها إلى الشرطة، على الرغم من عدم صدور أي أحكام قضائية.

وقد تم تكليف واتسون بإعداد تقرير (تم تنقيحه في البداية) وسط الكشف عن الفساد النقابي في عام 2024، ويقدر التقرير تجاوزات في التكاليف بنسبة 15 في المائة في مشاريع البناء الكبيرة، أي ما يعادل 15 مليار دولار، استنادًا إلى مقابلات مع خبراء في الصناعة أشاروا إلى تجاوزات تتراوح بين 10 و30 في المائة بسبب الإجراءات النقابية.

هذا الشخص، الذي وُصف بأنه "فظ ولكنه متحفظ"، يُزعم أنه قام بتحويل الأموال إلى المجرمين، حيث ورد أن المواقع استُخدمت كمراكز لتجارة المخدرات من قبل عصابات الدراجات النارية، وتم توظيف نساء من نوادي التعري كـ"منظفات" بأجور عالية كن يؤدين عروضاً للعمال.

يُزعم أن شخصيات من عالم الجريمة المنظمة جنت أرباحاً بعشرات الملايين، مما أدى إلى تفاقم التأخيرات والهدر في مشاريع مثل مترو الأنفاق وتحديثات السكك الحديدية.

يتهم واتسون حكومة حزب العمال الفيكتوري برئاسة رئيسي الوزراء دانيال أندروز وجاسينتا ألان بمعرفة المشكلات منذ عام 2010 لكنها فشلت في اتخاذ إجراء، خوفاً من حدوث اضطراب صناعي قد يوقف البرنامج.

تزعم الأجزاء المحذوفة أن المسؤولين راقبوا الانفجارات لكنهم "لم يفعلوا شيئاً"، خوفاً من قوة نقابة عمال البناء والتعدين والطاقة (CFMEU).

أكد مدير لجنة العمل العادل، موراي فورلونغ، التقدير، مشيراً إلى أنه يتماشى مع تقارير المسؤولين الفيكتوريين عن زيادات تصل إلى 30 في المائة.

رفض رئيس الوزراء آلان، الذي أشرف على البنية التحتية عندما كان وزيراً، تشكيل لجنة تحقيق ملكية، واصفاً ثقافة النقابة بأنها "فاسدة" ومؤكداً على إحالة الادعاءات إلى السلطات.

وهي تشكك في مبلغ الـ 15 مليار دولار باعتباره غير موثق، مسلطة الضوء على إصلاحات المسؤول مارك إيرفينغ منذ إدارة الاتحاد الوطني في عام 2024.

طالب زعيم المعارضة جيس ويلسون ووزير العدل في حكومة الظل جيمس نيوبيري بإجراء تحقيق كامل، واصفين إياه بأنه أسوأ قضية فساد في الولاية وسط دين صافٍ قدره 150.9 مليار دولار اعتبارًا من منتصف عام 2025.

أكد مسؤول إدارة اتحاد عمال البناء والتعدين والطاقة (CFMEU) إحالة القضايا إلى شرطة فيكتوريا، والشرطة الفيدرالية الأسترالية، وهيئة العمل العادل، مشدداً على أن الأمور لا تزال قيد التحقيق.

بينما تواجه ولاية فيكتوريا ضغوطًا ناتجة عن الديون (حيث بلغت فواتير الفائدة 6.8 مليار دولار)، يتزايد الإحباط العام بشأن التأثيرات المحتملة على الأسر التي تتجاوز 5000 دولار لكل أسرة.

تتفاقم التداعيات السياسية قبيل التدقيق في برلمان الولاية، وتتردد أصداء المطالبات بالمساءلة مع استمرار التحقيقات.

شارك هذه القصة

مقالات ذات صلة